

كسر القوالب Breaking the mold

#كسر_القوالب الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: العراق

كلمات مفتاحية: إصلاح قانوني، حرية التعبير، تشريع، حقوق سياسية، حريات

دور المجتمع المدني في إيقاف قانون حرية التعبير في العراق

| جنان الجابري |

انتقدت الكثير من الأوساط الثقافية والقانونية هذا القانون. في مقالة بعنوان "قراءة في مشروع قانون: حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي"، أكد ناصر الموسوي أن مشروع القانون «لم يأخذ نصيبه من النضج والتلاقح الفكري والثقافي والقانوني ليخرج بشكل منسجم ومُحَقَّق لمبادئ حقوق الإنسان والعهدين الدوليين وخصوصًا ما جاء في المواد (١٨-٩١) من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية».

أما أبرز المواد التي رفضها ناشطو المجتمع المدني من حقوقيين ومشاركين في الاحتجاجات وإعلاميين ومواطنين فهي اشتراط الاستحصال على إذن لإقامة اجتماعات عامة ومنح رئيس الوحدة الإدارية حق رفض الطلب في حال وجود تهديد للأمن القومي والنظام العام والآداب العامة، بحيث اعتبر الناشطون المشروع، بصيغته الحالية، بمثابة «عودة إلى الدكتاتورية» (مقابلة مع جهاد س.). وقد نصّت مسودة القانون أنه في حال طلب إجازة لتنظيم تظاهرة هنالك مجموعة شروط يتوجب على المنظمين التقيد بها منها على سبيل المثال تسجيل أسماء منظمي التظاهرة والتجمع وتقديم عناوينهم، فيما كانت أجهزة الدولة الأمنية تعتقل المتظاهرين وتستخدم كل أساليب العنف ضدّهم خلال احتجاجات شباط/فبراير ٢٠١١ وما تلاها، أي عشية تقديم هذا القانون. أيضا تشير مواد أخرى إلى تحميل المتظاهرين المسؤولية في حال حدوث أعمال تخريب للأماكن العامة والخاصة، وذهب بعض المشرّعين، وفقًا لمقابلة أجريت مع (جهاد س.)، إلى اقتراح تحميل الخسائر المالية في الأعمال والأشغال من جرّاء التظاهرات للأشخاص المنظمين لها.

تظهر نتائج البحث الميداني بأن المحرّك الرئيسي لإصدار مسودة هذا القانون هو الاحتجاجات والتظاهرات التي اندلعت للمرة الأولى في شباط/فبراير ٢٠١١ في العديد من محافظات العراق متأثرة بما أطلق عليه «الربيع العربي». وشارك أكثر من ١٠ آلاف متظاهر في تظاهرات «يوم الغضب» في ٢٥ شباط/فبراير في بغداد وباقي المدن العراقية، احتجاجًا على الفساد والزبائنية والطائفية في سياسة

الخلفية

قُدِّمت مسودة قانون حرية التعبير للمرة الأولى من قِبَل حكومة نوري المالكي في أيار/مايو ٢٠١١، وحمل اسم «حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي». أثارت مسودة القانون ردود أفعال واسعة وغاضبة في أوساط المجتمع المدني والسياسي على السواء مطالبة بتغييره أو تعديله.

تسعى دراسة هذه الحالة إلى معرفة الدور الذي لعبه المجتمع المدني في مواجهة صدور مسودة هذا القانون، وستقدّم تحليلًا لأسباب طرحه بالاستناد إلى وجهات نظر الناشطين في هذا الميدان، في حين لم يتمّ الرجوع إلى الهيئات التشريعية أو إجراء مقابلات معهم، حيث أن النصوص المُقترحة تعبر بنفسها عن السياسة الاجتماعية التي ترتئها الحكومة فيما يخصّ حرية التعبير. إلى ذلك، سنتناول الحالة الدراسية تحليل تجربة المنظمات المشاركة في الاحتجاج والحملة من أجل تعديل القانون وتغييره، علمًا أنها اتبعت منهجية البحث الوصفي، واستندت إلى مراجعة الأدبيات والتقارير الصحافية التي وردت في هذا الخصوص، ولجأت إلى عقد مقابلات ميدانية مع الناشطين في هذا الحقل، وقد أجريت ثلاث مقابلات مع ناشطين من بغداد والبصرة ولندن مع إعلامي لجأ إلى خارج العراق وقد عقدت المقابلة في شباط/فبراير ٢٠١٩. وستتطرّق هذه الحالة الدراسية إلى حملة «تحالف ٣٨» التي عملت من أجل تعديل القانون وتم لقاء أحد الناشطين فيها.

الإطار الزمني للحالة الدراسية

مع سقوط النظام الديكتاتوري السابق وقبضته الحديدية في العام ٢٠٠٣، بات هناك مناخ مفتوح في العراق للتعبير عن الرأي والتجمع والتظاهر والقيام بمختلف النشاطات السياسية. من الواضح، خلافاً للقوانين الأخرى، مثل قانون العمل وحرية التنظيم النقابي وقانون مناهضة العنف الأسري، لم يطالب المجتمع المدني الدولة بتشريع قانون لحرية التعبير عن الرأي، بل بادرت الحكومة إلى إصداره، ما يوضح حاجة الدولة إليه أكثر من كونه تعبيرًا عن إرادة المجتمع المدني.

الحكومة (الراوي ٢٠١٤)، ومطالبين بالحصول على الخدمات وفرص العمل (مقابلة مع جهاد، س، ٢٠١٩). استمرت التظاهرات لأشهر عدّة وشملت معظم المدن العراقية، إلّا أنها قُمِعَت بوحشية (حداد في عبد الجبار، ٢٠١٨، ص ١٢ و١٨)، إذ قُتِل نحو ٣٠ متظاهراً وجرِح عشرات آخرون (الراوي، ٢٠١٤)، وأُتهم المتظاهرون بأنهم عملاء النظام السابق أو متآمرون على الحكومة أو فوضويون، فيما مُنعت الصحافة من تغطية التظاهرات ولا سيّما في بغداد (الراوي، ٢٠١٤).



إلى ذلك، طالب رئيس الوزراء العراقي منحه فترة ١٠٠ يوم لإجراء إصلاحات، لكنّه أصدر مسوّدَة هذا القانون بعد مرور ثلاثة أشهر، وكانت أسبابه الموجبة «ضمان الحرّية والديموقراطية للمجتمع العراقي، ولكي يمارس الإنسان فيه حياته مثلما كفلها له الدستور بحريّة وأمان واحترامًا للحريّات والحقوق الواردة فيه» (السومرية نيوز، ٢٠١٧).

في هذا الإطار السياسي، وللحدّ من اندفاع التظاهرات أو أية تظاهرات مستقبلية، وفق ما أدّ الذين أجريت المقابلات معهم، أرسلت مسوّدَة قانون «حرّية التعبير» من قِبَل حكومة المالكي إلى مجلس شوريّ الدولة، وهو مرجع الدولة في صياغة التشريعات بموجب المادة ٥ من قانون مجلس شوريّ الدولة رقم ٦٥ الصادر في العام ١٩٧٩، وأوضح الناشطون الذين أجريت المقابلات معهم بأن القانون يهدف إلى «التضييق على الحرّيات» و«تجسيم حرّيتها في التظاهر والتعبير» (سامي ع.)، وهو يحدّ ذاته يشكّل خرقًا واضحًا للدستور العراقي الذي نصّ في المادة ٣٨ على «أولًا، حرّية التعبير عن الرأي بكلّ الوسائل. ثانيًا، حرّية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر. ثالثًا، حرّية الاجتماع والتظاهر السلمي». وشكّلت مسوّدَة هذا القانون خرقًا للمواثيق الدولية التي وقّعها العراق وخصوصًا ميثاق الأمم المتّحدة للحقوق الاجتماعية والسياسية، وأشار (عمار س.) إلى أن هذا القانون سيشرّع «لقمع الاختلاف مع الآخر وهو لا يخدم الديمقراطية، بل مقدّمة لقوانين أكثر قمعية واستبداد».

لعبو المجتمع المدني

من اللاتفت وقوف قوى مجتمعية وحكومية ضدّ مسوّدَة هذا القانون، بعضها من داخل السلطة التشريعية نفسها، بالإضافة إلى قوى المجتمع المدني المحليّة، ومن خلفها المنظّمات العالمية التي تدعمها، بحيث ظهر أن الحدود بين «المجتمع المدني» و«المجتمع السياسي» مائعة وغير واضحة.

على صعيد القوى السياسية، وقفت الأحزاب وأعضاء البرلمان الذين يمثّلون السنّة والأكراد والشخصيات العلمانية ضدّ مسوّدَة القانون. ومن جهة ثانية، كان للمنظّمات الدولية دورًا في الضغط على الحكومة العراقية، فوفقًا لما أوضحه (جهاد س.) أحد الذين أجريت مقابلات معهم «سمعة البلد مهمّة بالنسبة لهذه المنظّمات الدولية التي لديها أدوار في تمويل مشاريع حكومية أو أعمال مشتركة مع الحكومة» (المصدر السابق). إلّا أن العمل الميداني يظهر أن القوّة التي مارست الضغط الأكبر لإيقاف سنّ القانون هو المجتمع المدني (عمار س.) المكوّن من الأحزاب غير المُنخرطة في العملية السياسية ومنظّمات المجتمع المدني والمنظّمات النسوية والنقابات والاتحادات العمّالية والأكاديميين والحقوقيين ووسائل الإعلام بالإضافة إلى الرأي العام عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ.

إلى ذلك، سيتمّ التركيز على العمل الذي قام به «تحالف ٣٨» باعتباره أحد الشبكات التي تبنت استراتيجيات عدّة للتصدّي لمسوّدَة القانون وسعت إلى تغييرها.



استراتيجيات وتكتيكات المجتمع المدني لإيقاف مسوّدَة القانون: «تحالف ٣٨» نموذجًا

بدأ التشبيك بين الجماعات المُحتجّة على القانون بتشكيل «تحالف ٣٨»، نسبة إلى المادة ٣٨ من الدستور العراقي التي تنصّ على حرّية التعبير، وتأسست غرفة عمليّات شارك فيها عدد من الناشطين في التظاهرات والحقوقيين، وأشرك فيها أكبر عدد من المنظّمات مع انضمام نحو ٢٠ منظمّة و٥٠ ناشطًا قبل أن يصل عددهم لاحقًا إلى ١٠٠، وتوسّع التحالف في عمله إلى باقي المحافظات، لاحقًا عملت الحملة على تعبئة الأوساط التي ستتضرّر من هذا القانون مثل الاتحادات العمّالية، واتصلت باتحاد نقابات العمّال ونقابات المتقاعدين والمنتميين إلى شركات ومؤسسات التمويل الذاتي، لا سيّما أن العاملين في هذه القطاعات شاركوا بتظاهرات وتجمّعات عديدة في السنوات الأخيرة للمطالبة بحقوقهم (مقابلة مع جهاد س.).

ونظّم هذا التحالف، مع منظّمات وجهات مختلفة غير منضوية ضمنه، التظاهرات والتجمّعات في العديد من مدن العراق، احتجاجًا على مسوّدَة القانون ومطالبة بتعديل نصوصه، وأعدت طاولات مستديرة لمناقشته وتحليل آثاره على حرّية التعبير. واستخدم المعارضون في «تحالف ٣٨» القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعيّ لإيصال احتجاجهم، بعد أن أقاموا شبكة علاقات مع مراسلي القنوات الفضائية والصحافيين والقانونيين، وقد أسهمت وسائل الإعلام، ولا سيّما القنوات الفضائية في شرح القيود التي ينطوي عليها هذا القانون (عمار س.).

تناولت البرامج التلفزيونية في بثّها اليومي جوانب مختلفة من هذا

٢ مثال على ذلك جمعية الأمل العراقية، منظمة برج بابل الثقافية، منظمّة تموز للتنمية (مقابلة مع سامي ع.)

١ يمتلك مجلس شوريّ الدولة صلاحية تدقيق المشاريع من حيث الشكل والموضوع، ويتولّى في سبيل ذلك دراسة المشروع وإعادة صياغته عند الاقتضاء واقتراح البدائل التي يراها ضرورية وإبداء الرأي فيه ورفع مع التوصيات إلى مجلس الوزراء وإرسال نسخة عن المشروع والتوصيات إلى الجهة ذات العلاقة.

القانون، وكان لها دور مهم في التعريف بآثاره، نظرًا إلى «المادة الدسمة التي يقدمها إلى وسائل الإعلام» (المصدر السابق). وكشفت وسائل الإعلام خلال استضافة شخصيات من وجهات متباينة عن زوايا مختلفة لهذا القانون. أكد (عمار س.) أن «هناك العديد من البرامج التي عرضت، ولا سيما برنامج إعرف حقك على قناة الحرة، بهدف رفع الوعي حول جوانب مختلفة من القانون، بالإضافة إلى تغطية مناقشة القانون في البرلمان»^٣. إلى ذلك، لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا كبيرًا في تسليط الضوء على «خطر هذا القانون في حال شرع على حرية التعبير» (عمار س.). وقد تمكنت هذه الاستراتيجيات من تحويل القانون إلى قضية «رأي عام» (سامي ع.).

الاستنتاجات والدروس المستخلصة

أكدت الحالة الدراسية أهمية الاستفادة من النقاط التالية:

أولًا، التشبيك: خلقت الحركة الاحتجاجية في العام ٢٠١١ شبكة من الصلات والعلاقات التي تمتلك مصلحة مشتركة بضمان حرية التعبير والتجمع والتظاهر. وأسهم وجود هذا النوع من الشبكات والتشبيك بتكوين وتشكيل تحالفات جديدة لاحقًا للمضي في التصدي لتجاوزات وانتهاكات أخرى. على سبيل المثال، تولد «تحالف ٣٨» من شبكة من المنظمات المساهمة في التظاهرات بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٥، حيث أدى التشبيك والعمل المشترك إلى توفير الأسس لنشوء تنظيمات وتحالفات أكبر تدافع عن الحريات السياسية.

ثانيًا، التعبئة والمساندة والدعم من المنظمات الأجنبية: ساعدت عمليات التعبئة فضلًا عن الدعم الذي حصلت عليه منظمات المجتمع المدني من نظيراتها الأجنبية بتعزيز حملاتها، والضغط على السياسيين العراقيين لعدم تشريع القانون في وضعه الحالي وضرورة إجراء تعديلات عليه لتتماشى مع المعايير الدولية. وأدى الدعم المقدم من منظمات مثل يونامي إلى حث الحكومة العراقية على إصدار قوانينها بما يتواءم مع الإتفاقيات الدولية، كما كان له دور كبير في إعاقة المشاريع القانونية التي تنتهك هذا الحق على الأقل، خصوصًا أن المجتمع المدني لم يتمكن من فرض قوانين تقرّ بهذه الحريات.

ثالثًا، الضغط: كان لاستمرار الضغط لتغيير القانون أهمية قصوى بحيث لم يُسنّ بعد، وبالتالي يفترض «توخي اليقظة والحذر من تمريره في غفلة من الزمن»، كما عبّر عن ذلك (عمار س.)، وهو ما يتطلب، وفقًا له، إدامة الحملات حتى وإن لم يكن على القانون مطروحا على جدول أعمال البرلمان.

أخيرًا، كما يتضح من دراسة هذه الحالة، يعدّ التحرك المبكر والسريع ضروري ومطلوب للمجتمع المدني من أجل إيقاف قوانين مماثلة، كي لا تؤسس لقوانين مستقبلية أخرى تقيد الحريات السياسية أو الاجتماعية.

كان الضغط من أعلى عبر تعبئة عدد من البرلمانيين من مختلف التيارات السياسية لضمان وقوفهم مع منظمات المجتمع المدني، هو ما كان له دور كبير للحيلولة دون تشريع القانون. سعت «حملة ٣٨» إلى كسب الدعم والتأييد من عدد من أعضاء البرلمان ممن يمثلون التيار المدني والعلماني والسياسيين المعارضين للقانون الذين يناصرون حرية التعبير، واستفاد المحتجون من «ثنائية الأقطاب» كما عبّر عنها (عمار س.) والخلافات بين الأقطاب المتنازعة داخل قبة البرلمان لدفعهم لعدم التصويت على مسودة القانون.

العوامل المؤثرة

جرت الاستعانة برجال الدين، كما وضع البحث الميداني، فقد جرى «استمالة ومغازلة رجال الدين» (مقابلة مع عمار س.) من أجل الحصول على تأييدهم في رفض هذا القانون بما لهؤلاء من دور وتأثير في صنع القرار في العراق. سواء من الجهات الدينية الاسلامية الشيعية او السنة المعارضة لهذا القانون. واخيرا سعى المحتجون الى الاتصال بمنظمات دولية حيث ان الاخيرة لها تأثير على تشريع سياسات الحكومية العراقية، وخاصة المنظمات العالمية المتواجدة في داخل العراق.

جرت الاستعانة برجال الدين، كما وضع البحث الميداني، فقد جرى «استمالة ومغازلة رجال الدين» (مقابلة مع عمار س.) من أجل الحصول على تأييدهم في رفض هذا القانون بما لهؤلاء من دور وتأثير في صنع القرار في العراق. سواء من الجهات الدينية الاسلامية الشيعية او السنة المعارضة لهذا القانون. واخيرا سعى المحتجون الى الاتصال بمنظمات دولية حيث ان الاخيرة لها تأثير على تشريع سياسات الحكومية العراقية، وخاصة المنظمات العالمية المتواجدة في داخل العراق.

اللحظة التحولية

أسهمت عوامل خارجية بتأجيل التصويت على مسودة القانون، فبعد أن قرئ مرتين في البرلمان من دون التوصل إلى اتفاق بشأنه أو التصويت عليه، بدأ هجوم «داعش» على الموصل في حزيران/يونيو ٢٠١٤، إلا أن المشروع قدم من جديد بعد تظاهرات العاصي ٢٠١٥ و٢٠١٦ من قِبل اللجنة المتخصصة التي تضمّ اللجان القانونية وحقوق الإنسان والأمن والدفاع والثقافة والإعلام والأوقاف والشؤون الدينية، وذلك للتصويت عليه في البرلمان في آب/أغسطس ٢٠١٧. لم تتضمن المسودة الجديدة التعديلات التي قدّمتها منظمات المجتمع المدني أو «تحالف ٣٨» ما أثار احتجاج الناشطين على مسودة القانون، وأكثر من ذلك أدخلت تغييرات جديدة عليها بما يعمّق من تقييدها للحريات كما أوضح أحد الذين أجريت معهم المقابلات. إلى ذلك، قرئ القانون مرّة واحدة في البرلمان وتأجل البتّ حتى إشعار آخر، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة أبرزها محاولة كسب ودّ الناخبين خصوصًا أن العراق كان على مشارف انطلاق الحملة الانتخابية البرلمانية في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٨. (مقابلة مع جهاد س.).

النتائج السياسية

لم يتوصّل البرلمان العراقي إلى تشريع هذا القانون، خصوصًا أن مسودته تتناقض مع الدستور العراقي وتنتهك الإتفاقيات الدولية. لكن عدم تشريع القانون لا يعني انتهاء خطر تشريعه في أيّة لحظة، علمًا أن النصّ لم يعدلّ وما زال موجودًا في أدرج البرلمان، وبالتالي احتمال طرحه مرّة أخرى والتصويت عليه أمر قائم.

في الواقع، يعدّ إصدار قانون ينتهك حرية الرأي التي ينصّ عليها الدستور العراقي في المادة ٣٨ منه، سيؤدّي إلى قوننة تقييد حرية التعبير، وسيمنع الدولة غطاءً قانونيًا لانتهاك حقوق المواطنين، علمًا أن انتهاكات الحكومة العراقية لحرية التعبير وثقت من قِبل المنظمات الدولية، وأكدت يونامي في تقريرها عن حقوق الإنسان في العراق من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيو ٢٠١٧، أن الكثير من العراقيين لم يتمتّعوا بحرية التجمع السلمي، وكانت هناك حوادث موثقة تشير إلى أن قوات الأمن تعاملت بشكل غير مناسب مع التجمّعات العامة» (يونامي، ٢٠١٧، ص ٤). وقدّمت المنظمة توصياتها إلى الحكومة



- Al-Rawi, Ahmad (٢٠١٤). «The Arab Spring and Online Protests in Iraq». International Journal of Communication ٩٤٢-٩١٦:(1)٨
https://www.researchgate.net/publication/27776886_The_Arab_Spring_and_Online_Protests_in_Iraq
 الدستور العراقي(٢٠٠٥).
http://www.iraqnationality.gov.iq/images/constitution_ar.pdf
 السومرية نيوز(٢٠١٧). «نص قانون حرية التعبير بعد اضافة تعديلات عليه من التحالف الوطني». <https://www.alsumaria.tv/news/210815>
 الموسوي، ناصر. عمران (٢٠١٥). قراءة في مشروع قانون : (حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي). <https://www.hjc.iq/view.2718>
 حداد، فنار. في عبد الجبار. فالج (٢٠١٨). «حركات الاحتجاج العراقية من سياسة الهوية إلى سياسة القضايا». http://eprints.lse.ac.uk/88294/1/1/Faleh_Iraqi%20Protest%20Movement_Published_Arabic.pdf
 يونامي(٢٠١٧). «تقرير عن حقوق الإنسان في العراق من كانون الثاني إلى حزيران ٢٠١٧». file:///C:/Users/Jashim/Downloads/UNAML_HRO-OHCHR_report_Jan-Jun_2017_-_ARABIC_Final.pdf

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطول «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لنتج كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثل الدور المتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرة حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاین هذا البرنامج طيقًا واسبقًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضية محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاین مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهماتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصيات سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.



معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية

الجامعة الأميركية في بيروت

صندوق البريد 11-0236

رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركية في بيروت

+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627

ifi.comms@aub.edu.lb

www.aub.edu.lb

aub.ifi

@ifi_aub

@ifi_aub